

Distr.: General
30 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2023

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2023

الجلسة الثانية

الجمعية العامة

اللجنة الثانية

الجلسة الثانية عشرة

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "منظورات جديدة بشأن القضاء على الفقر: أفكار متبصرة من أجل تعاف مستدام".

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة ستويفا (رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (بلغاريا)

المحتويات

البيانات الافتتاحية

حلقة نقاش: "منظورات جديدة بشأن القضاء على الفقر: أفكار متبصرة من أجل تعافٍ مستدام"

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23060 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البيانات الافتتاحية

التقليدية فحسب، ولكن أيضا لجعل المناطق الريفية أكثر ملاءمة للعيش وأيسر وصولاً. ولكسر حلقة الفقر المتوارث عبر الأجيال، تحتاج الحكومات إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات في الإجراءات التي تستهدف الفئات المحرومة بشكل مزمن، بغية تحقيق نتائج اجتماعية أكثر إنصافاً. وينبغي لهذه الجهود أن تكمل السعي إلى حصول الجميع على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية والتكنولوجيات الجديدة.

4 - وأشار إلى أن الآثار المتعددة الأوجه للآزمات الحالية هي بمثابة تذكير بأن التدابير والسياسات الاجتماعية وحدها غير كافية للقضاء على الفقر. وما لم يُكَبَّح جماح تغير المناخ، فإنه سيؤدي إلى وقوع ما يصل إلى 130 مليون شخص في براثن الفقر على مدى السنوات العشر المقبلة. ويتطلب العمل المناخي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وإمدادها بالتمويل وتنمية قدراتها. ويجب ألا تُدفع البلدان الريفية الفقيرة إلى نموذج التنمية القياسي الكثيف الاستخدام للوقود الأحفوري، الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على المشاعات البيئية العالمية والمجتمعات الأكثر فقراً. ويتعين على المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة في أيلول/سبتمبر 2021 لتعميق الاستثمار العالمي في الانتقال في مجال الطاقة. ومن الضروري في الوقت نفسه إلى قطع التزامات أكثر طموحاً في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

5 - وأضاف أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية جماعية عن الحفاظ على بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي مؤاتية للنمو الشامل للجميع والمستدام، بغية الحفاظ على الحيز المالي الذي تحتاج إليه البلدان للاستثمار في القضاء على الفقر. وفي مواجهة التشدد النقدي السابق لأوانه، حذرت بلدان كثيرة من عبء ديونها الذي يشل قدراتها والتهديد الذي يلوح في الأفق الذي تشكله حالة المديونية الحرجة. وينبغي للحصول على التمويل أن يكون أيسر منالاً بالنسبة للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه. وعلاوة على ذلك، لا يزال تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو الحل الأفضل للتغاضي من الجائحة. ولذلك اقترح الأمين العام خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لدعم البلدان النامية في اتخاذ الخطوات المتكاملة والتحويلية اللازمة للقضاء على الفقر وبناء مجتمع شامل للجميع ومستدام لجميع الناس في كل مكان.

1 - الرئيسة: قالت إن العالم يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نتيجة لعوامل من بينها تغير المناخ، وزيادة أسعار الغذاء والطاقة العالمية، وأزمة المديونية التي تلوح في الأفق في العديد من البلدان النامية. ومن أجل إعادة البناء والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يجب على المجتمع الدولي فهم الأبعاد المختلفة للفقر واعتماد حلول تحويلية ومبتكرة للقضاء عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتضمن جدول أعمال اللجنة الثانية بنوداً بشأن الفقر وعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، وتتناول معظم الهيئات الفرعية التابعة للمجلس القضاء على الفقر وأوجه ترابطه مع الجوانب الأخرى من التنمية المستدامة.

2 - السيد لي جونوا (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الفقر المدقع كان يتناقص باطراد قبل عام 2018؛ غير أنه من المتوقع أن يؤدي الأثر الناجم عن التداعيات المتبقية لجائحة كوفيد-19 بالاقتران مع النزاع الدائر في أوكرانيا إلى زيادة صافية تتراوح ما بين 75 مليون و 95 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول نهاية عام 2022 مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي ملتزم التزاماً عميقاً بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بإدراك الدوافع المباشرة والنظمية للفقر ومعالجتها.

3 - وأفاد بأن انتشارال الناس من براثن الفقر وإبقاءهم خارج دائرته يتطلب أن تذهب السياسات الحكومية إلى أبعد من التخفيف من آثار الصدمات وأن تنظر في الخسائر الطويلة الأجل التي قد تنشأ عن الانتكاسات القصيرة الأجل. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن يقدم القطاع العام المساعدة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتدخل في أسواق العمل، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي. وينبغي أيضاً للسياسات والبرامج أن تصل أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب. ويتركز السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بشكل متزايد في مناطق معينة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق الريفية. ولسد الفجوة بين الريف والحضر، هناك حاجة إلى توظيف مزيد من الاستثمار لتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات العامة للمجتمعات الريفية. وينبغي الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والقائمة، لا لتعزيز الأعمال التجارية الزراعية والاقتصادات الريفية

وفي المتوسط، أنفقت أقل البلدان نموا 1,14 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية، مقارنة بنسبة 16,4 في المائة في الاقتصادات المتقدمة. ولتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة بحلول عام 2030، هناك حاجة إلى إبداء إرادة سياسية وإقامة شراكات دولية أقوى، وكذلك إلى إطلاق المزيد من المبادرات التي تركز على مشاريع مكافحة الفقر المحددة الأهداف.

8 - وأكدت وجوب زيادة الجهود الرامية إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي الشامل، ولا سيما لدعم أقل البلدان نموا، التي شهدت انخفاضا حادا في معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتطوير القدرة الإنتاجية والعلم والتكنولوجيا والبنى التحتية للتعجيل بالنمو والعمالة. وفي الوقت نفسه، فإن بناء رأس المال البشري ضروري للغاية من أجل تحويل الأعداد المتزايدة من السكان الشباب إلى عوامل للتحويل الهيكلي في أقل البلدان نموا وأكثرها ضعفا. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار والدعم لتطوير قطاعي التعليم والصحة وغيرهما من القطاعات الاجتماعية، مما سيقلل حتما من الفقر وعدم المساواة. ومع افتقار ملايين الأطفال في بلدان الجنوب إلى التعليم لأكثر من عامين، سلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في قطاع التعليم، مع التركيز على سد الفجوة الرقمية وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وضع سياسات عمالة شاملة للجميع تخلق وظائف لائقة إضافية وتعزز مصالح المجتمعات المهمشة والفئات المحرومة، مثل النساء والشباب والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

9 - ومضت تقول إنه يجب الوفاء بالالتزامات المالية لدعم أكثر بلدان العالم ضعفا. ويتعين على الشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التجارة والتكنولوجيا، والتمويل المناخي. وعلى الرغم من عقود من الوعود التي قطعتها البلدان المتقدمة بتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، فإن هذه الأخيرة لم تتلق سوى 0,09 في المائة. ومن المهم بنفس القدر معالجة أزمة الديون المتصاعدة التي تواجه أضعف بلدان العالم. وتتفق أقل البلدان نموا حاليا 14 في المائة من إيراداتها على مدفوعات فوائد الديون، مما يمنعها من الاستثمار في مستقبلها والإفلات من شرك الفقر. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية أيضا أن تقوم بدورها في دعم أكثر البلدان ضعفا، وينبغي تنشيط النظام التجاري العالمي للاستفادة إلى أقصى حد من كامل إمكاناته.

6 - السيدة فاطمة (وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قالت إن التقدم المحرز في التصدي للفقر في العقود الماضية عرضة للخطر. وبموجب الأهداف الإنمائية للألفية، تم تحقيق غاية تخفيض الفقر المدقع إلى النصف قبل خمس سنوات من الموعد النهائي لعام 2015، وتم انتشار أكثر من بليون شخص من براثن الفقر. وانخفض معدل الفقر العالمي إلى 8,6 في المائة بحلول عام 2018 ولكنه ارتفع إلى 9,2 في المائة في عام 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انتكاسة كبيرة في المكاسب التي حققتها جهود الحد من الفقر وفاقمت أوجه عدم المساواة. أما عن أقل البلدان نموا، والتي شهدت انخفاضا في نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر من 57 في المائة عام 2000 إلى 37 في المائة عام 2015، فقد فقدت ما بين ثنائي وتسع سنوات من التقدم. وفي عام 2020، ارتفع عدد الفقراء العاملين لأول مرة منذ عقدين، مما أوقع 8 ملايين عامل إضافي في براثن الفقر. وفي الوقت نفسه، عطلت الحرب في أوكرانيا سلاسل الإمداد العالمية وتسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والأسمدة. وبات التضخم أعلى، والعملات أضعف، بينما بلغت أعباء الديون الخارجية مستويات قياسية، واتسع التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها. ويقدر البنك الدولي في تقريره المعنون *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course (الفقر والرخاء المشترك لعام 2022: تصحيح المسار)* أن جائحة كوفيد-19 أوقعت 70 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع في عام 2020. ومن دون زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي، سيظل 574 مليون شخص، يمثلون حوالي 7 في المائة من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع في عام 2030. وفي هذا السياق، من الواضح أن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة سيظل بعيد المنال دون تدخلات سياسية عاجلة وهامة. ولا يسع المجتمع الدولي أن يسمح بحدوث مثل هذا الفشل الهائل في التنمية العالمية، ولذلك يجب عليه أن يتوصل إلى توافق عالمي في الآراء لاتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التحديات المقبلة.

7 - وقالت إنه بالنسبة لأكثر البلدان ضعفا، تعتبر نظم الحماية الاجتماعية الفعالة أساسية للحد من الفقر، وتعزيز رأس المال البشري، وإرساء الأساس لمجتمعات شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود. غير أنه نتيجة لنقص الاستثمار الكبير، لم يتجاوز معدل تغطية الحماية الاجتماعية 14 في المائة في أقل البلدان نموا، و 22 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، و 18 في المائة في أفريقيا.

الواضح أن تغير المناخ لم يعد مشكلة مستقبلية يتعين تجنبها. فهو يؤثر بالفعل على 2,5 بليون شخص في جميع أنحاء العالم، من موجات الحر في الهند وأوروبا إلى الحرائق في الولايات المتحدة الأمريكية والفيضانات في بنغلاديش وباكستان. وأشار إلى أن حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية 1,5 درجة مئوية ليس مجرد هدف مناخي؛ فهو أيضا أحد أهم الأهداف العالمية المتعلقة بالفقر. بيد أنه ليس في المعارف العلمية المتاحة ما يشير إلى أن المجتمع الدولي سيصل إلى هذا الهدف، وهو ما يحكم على أفقر الناس بدفعهم إلى مزيد من الفقر. ولذلك، لا بد من إبراز الصلة بين المناخ والتنمية.

13 - وأكد أنه يلزم في الوقت نفسه توفير تمويل إضافي. ففي حين أن التعهد بتقديم 100 بليون دولار من التمويل المناخي بدأ طموحا في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنه ليس كافيا لمعالجة حقائق تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، قدر البنك الدولي أن تكلفة الأضرار والخسائر الناجمة عن الفيضانات في باكستان بلغت 42 بليون دولار. ولا تغطي التبرعات السخية التي يقدمها المجتمع الدولي سوى جزء ضئيل من هذه التكاليف. وستغطي الحكومة جزءا ضئيلاً آخر من الأموال الشحيحة التي يمكن أن تدخرها من ميزانيتها المكبلة بحالة مديونيتها. وسيأتي الإنفاق الحقيقي من الفقراء أنفسهم الذين سيضطرون إلى تمويل مشاريع إعادة البناء من مخدراتهم وهي أموال ربما كانت مخصصة لتعليم أو زفاف إحدى أو أحد الأبناء. وقد دفعت الفيضانات في باكستان ما يقرب من 4 ملايين شخص إلى ما دون خط الفقر.

14 - وذكر أنه على الرغم من وجوب استمرار جهود التخفيف، فإنه يتعين معالجة آثار تغير المناخ من خلال جهود التكيف الموازية. ورغم الميل لأن تكون الطاقة والانبعاثات محور تركيز التخفيف من آثار تغير المناخ، فإن الخط الأمامي لتأثير المناخ هو المياه: كارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الكتل الجليدية، والجفاف، والفيضانات، والظواهر الجوية القصوى. وتبذل بعض الجهود لتحويل التركيز، مثل التقرير المعنون *Living Indus: Investing in Ecological Restoration* ("نهر السند الحي: الاستثمار في الإصلاح الإيكولوجي")، الذي أجرى تقييماً للنهر وإيكولوجيته وأدع بدعماً من الأمم المتحدة.

15 - وأردف قائلاً إنه بما أن الانتقال في مجال الطاقة جار بالفعل، فينبغي أن ينصب التركيز على الافتقار إلى الطاقة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبنية التحتية المستدامة أن تكون مسألة ذات أولوية، ولكن إدارة الكربون تغطي عليها في المناقشة المتعلقة بالمناخ والتنمية. ولمعالجة

10 - وذكرت أن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً سيعقد في الدوحة خلال الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. وتشمل المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل الاستثمار في البشر، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على عدم ترك أحد خلف الركب. ومن المتوقع أن تتصدى الالتزامات والإجراءات الجديدة الجريئة للفقر في أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، من المقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024. ويتيح هذان المؤتمران فرصة للعمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء لدعم أكثر البلدان ضعفاً في القضاء على الفقر وتحقيق خطة عام 2030.

حلقة نقاش: "منظورات جديدة بشأن القضاء على الفقر: أفكار متبصرة من أجل تعاف مستدام"

11 - السيدة فوكودا - بار (عضو لجنة السياسات الإنمائية وأستاذة الشؤون الدولية في جامعة نيو سكول، مدينة نيويورك)، مديرة الجلسة: قالت إن جائحة كوفيد-19 لم توسع أوجه عدم المساواة وتزيد من الفقر في جميع أنحاء العالم فحسب، بل كشفت أيضاً عن الأسباب الجذرية لذلك ودوافعه. ووقع الضرر الأكبر على الفئات المهمشة والأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر ذات الدخل المنخفض، مما يسلط الضوء على الأسباب الهيكلية الكامنة وراء عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتقليل بين الوظائف. وحددت تقارير الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة بعبارات لا لبس فيها أوجه القصور في السياسات الوطنية والعالمية والتغييرات اللازمة للاستعداد بشكل أفضل للمستقبل. ويجب على خطة عام 2030، في سياق كفالته عدم تخلف الناس عن الركب، أن تحول أيضاً دون الدفع بهم إلى الخلف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تعالج الحلول أنماط النمو والاستثمار التي تؤدي إلى الفقر بصورة منهجية.

12 - السيد نجم (العميد الفخري وأستاذ العلاقات الدولية وعلوم الأرض والبيئة في كلية باردي للدراسات العالمية بجامعة بوسطن)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن تغير المناخ يغير الهيكل الأساسي للفقر ومعناه. وي طرح عدم القدرة على التنبؤ بالظواهر المناخية تهديداً خاصاً لأفقر المجتمعات في العالم، مما يدفع أناساً قد لا يكونون فقراء إلى أشكال جديدة من الفقر. ونظراً لأن العديد من درجات الحرارة القياسية التي تم تحديدها في عام 2020 قد تم تخطيها بالفعل، فمن

الإجمالي للبلدان المرتفعة الدخل. ويمكن التصدي للفقر بإنشاء حد أدنى للحماية الاجتماعية الشاملة لتوفير التعليم والصحة والتخفيف من حدة الحرمان المادي. ويمكن بسهولة جمع الموارد اللازمة عن طريق فرض ضريبة على الثروة العالمية أو المعاملات المالية أو الكربون. والجيل الحالي هو أول جيل في التاريخ يستطيع القضاء على الفقر؛ غير أنه لا تزال هناك عقبات. ومثلما ذكر الأمين العام محقاً، فإن النظام المالي العالمي مفلس أخلاقياً، وهو يحابي الأغنياء ويعاقب الفقراء. وفي الوقت نفسه، يضع النظام الأخلاقي العالمي حالياً المصلحة الذاتية الشخصية والوطنية فوق رفاه الآخرين.

18 - وأكد أن العالم يحتاج إلى القيادة الأخلاقية والسياسية للجمعية العامة ولجانها، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن ينتقل من المناقشة إلى العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون للجمعية سلطة التشريع التي تسمح لها بالإصرار على فعل الشيء الصحيح عوضاً عن التوسل إلى الحكومات والشركات الدولية من أجل قيامها بذلك. ولا بد من إعادة التوازن إلى الحوكمة العالمية. وينبغي إعادة النفوذ مجدداً إلى الجمعية العامة على حساب منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، التي حظيت إلى حد كبير بالدعم والتمويل من قبل البلدان الغنية. ولدى الأمم المتحدة الفرصة والمسؤولية والاستعداد لوضع رفاه شعوب العالم قبل المصالح الوطنية والتجارية الضيقة. ومن دون اتخاذ إجراء في هذا الصدد، سيظل مئات الملايين من مواطني العالم محكوما عليهم بالفقر والمعاناة.

19 - السيدة بروكستون (المديرة المشاركة لمشروع بحوث الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر في الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع)، قالت إنها ترحب بالدعوة إلى القضاء الكامل على الفقر بدلاً من الحد منه أو تخفيفه إلى النصف، وترحب كذلك بمناقشة أبعاده الخفية. غير أن هذه الأبعاد ليست خفية إلا لأن بسبب محدودية النظام الحالي لقياس الفقر الناجمة عن عدم مشاركة المتضررين مباشرة في إنشائه.

20 - وذكرت أن تقرير الحركة لعام 2019 المعنون "Pushed to the bottom: the experience of poverty in the United States" (مدفوعون إلى القاع: خبرة الفقر في الولايات المتحدة) عرض نتائج مشروع بحوث الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر. وقبل جائحة كوفيد-19، كان لدى الولايات المتحدة أقل حد أدنى للأجور من حيث القوة الشرائية بين مجموعة الدول السبع. وكان لديها أيضاً ثالث أعلى معدل للفقر وواحد من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل بين

الفقر في عصر التكيف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع تغير المناخ ضمن إطار التنمية وليس ضمن إطار انبعاثات الطاقة. غير أن هذا التغيير في الرؤية يجب أن يأتي من الأوساط الإنمائية. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً الابتعاد عن الاستجابات التدريجية لتغير المناخ واعتماد نموذج للعدالة المناخية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ينظر إلى التكيف على أنه تحد بل فرصة لتحسين التنمية المستدامة. ويجب أن يتحول تركيز الجهود من الكوارث والإغاثة إلى التنمية والقدرة على الصمود. وقد أوضحت جائحة كوفيد-19 أن الاستجابة لمشكلة بعد وقوعها هي أكثر تكلفة وأصعب وأشد إجهاداً للمجتمعات. وعوضاً عن انتظار وقوع الكوارث، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبني الاستدامة والقدرة على الصمود بشكل استباقي ضمن التنمية.

16 - السيد ووكر (أستاذ في الأكاديمية الصينية للإدارة الاجتماعية، كلية علم الاجتماع في جامعة بيجين للمعلمين، وأستاذ فخري وزميل فخري في كلية غرين تمبلتون، جامعة أكسفورد)، شارك في حلقة النقاش: تكلم عبر وصلة فيديو، فقال إنه في سياق مشروع بحثي اضطلعت به حركة إغاثة الملهوف - العالم الرابع، وهي حركة دولية تعمل على استكشاف الأبعاد الخفية للفقر، أجريت مقابلات مع مئات الأشخاص في جميع أنحاء العالم ممن يعانون من الفقر وفقاً للمعايير المحلية والوطنية. وأشار إلى أن المشاركين حددوا بشكل متسق تسعة أبعاد للفقر هي التالية: الافتقار إلى العمل اللائق؛ الدخل غير الكافي وغير الآمن؛ الحرمان المادي والاجتماعي؛ سوء المعاملة الاجتماعية؛ سوء المعاملة المؤسسية؛ المساهمة غير المعترف بها؛ معاناة الجسد والعقل والقلب؛ النضال والمقاومة؛ وعدم التمكن. وأفرز مشروع أحدث عهداً نُفذ في الصين باستخدام منهجية مختلفة نتائج مماثلة. وليس القصد من هذه الأبعاد التسعة أن تحل محل الأبعاد الثلاثة التي يقيسها دليل الفقر المتعدد الأبعاد. ولا يزال التعليم والصحة ومستويات المعيشة مقياساً هاماً لانعدام الرفاه، بل تحيط تلك الأبعاد التسعة بالتجربة اليومية للفقر وتقدم نموذجاً لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديد أثر تصميمها وتنفيذها على المعاناة وسوء المعاملة المؤسسية.

17 - وقال إنه على الرغم من أن الفقر قد ازداد زيادة كبيرة في العامين الماضيين نتيجة لجائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن الحرب في أوكرانيا، فمن المهم ملاحظة أن تكلفة القضاء على الفقر في البلدان المنخفضة الدخل صغيرة نسبياً، حيث يبلغ مجموعها حوالي 0,1 في المائة من مجموع الناتج المحلي

تنفيذ خطة عام 2030 وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. ومن أجل تحقيق التعافي المستدام والقضاء على الفقر، يجب اعتماد نهج كلي وتحويلي وتطبيقه بالتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك بلدان العبور والشركاء الإقليميون والدوليون. ويجري في هذا الصدد إحياء مجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية.

24 - وذكرت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم البلدان النامية غير الساحلية بإسداء المشورة المرتكزة على الأدلة في مجال السياسات مع تحسين فهمها للصلات بين أولويات برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية. ولذا فإن المجموعة ترحب بالالتزام الأمين العام المعن بالتركيز على نحو أفضل على البلدان النامية غير الساحلية بوصفها فئة ضعيفة مميزة.

25 - وأكدت وجوب أن تتاح لأعضاء المجموعة، التي تضم 17 بلدا من أقل البلدان نموا تواجه أزمة مديونية منهكة، إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتلبية المطالب الملحة من أجل تحقيق تعافٍ مستدام وشامل للجميع ومتحمور حول الإنسان وقادر على الصمود أمام جائحة كوفيد-19، مع الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة أزمات المستقبل. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى مواصلة التركيز على خطتها الإنمائية، مع توفير تمويل متوازن لتلبية احتياجاتها الإنسانية. وأعربت عن ترحيب المجموعة بموضوع اليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام 2022، وهو "صون كرامة الجميع في الممارسة العملية"، الذي يضفي طابعا إنسانيا على الكفاح اليومي الذي يخوضه العديد من الناس.

26 - السيد دي لا ميزونوف (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن أزمة غلاء المعيشة العالمية الحالية تتطلب استجابة متعددة الأوجه تشمل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن نظم المياه والغذاء القادرة على الصمود. كما أصبح من المهم بشكل متزايد تعزيز الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر بجميع أشكاله. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على تعزيز الشراكات الدولية الطموحة والعمل مع أقل البلدان نموا والشركاء الآخرين لإيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية. ويركز الاتحاد الأوروبي بشكل خاص على التنمية البشرية من خلال اتباع نهج شامل ومرعٍ للمنظور الجنساني في مجالات الصحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، والرقمنة، والحصول على الحماية الاجتماعية، وخلق فرص عمل لائقة.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حدد الباحثون القهر باعتباره البعد الأكثر هيمنة للفقر في الولايات المتحدة، لأنه يهيئ الظروف لجميع الأبعاد الأخرى، والتي تتمثل في المناطق المحرومة، والمصاعب المتصلة بالعمل والعمالة، والافتقار إلى الصحة والرفاه الكافيين، والموارد، والوصم والإحساس بالعار، والعزلة الاجتماعية، والصوت غير المعترف به، والاستبعاد من المشاركة والنضال. وحدد التقرير كذلك الثوابت التي تتعلق بجميع جوانب الفقر مثل عدم اليقين والخيارات الصعبة، وعوامل مقاومة الفقر مثل العنصرية والهويات الاجتماعية والزمن وتراكم تلك الجوانب.

21 - وعلى النقيض من ذلك، قالت إن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يقتصر على ثلاثة أبعاد، وهو بالتالي لا يقدم صورة كاملة عن الفقر. وعلى سبيل المثال، فإن التعليم هو أحد أبعاد المؤشر ولكنه أدرج تحت بند الموارد في تقرير الحركة. ولذلك قام الباحثون بفحص جودة الكتب المدرسية ووجبات الغذاء، والتقنيات المستخدمة في قاعات الدراسة، وعدد التلامذة في قاعات الدراسة، وتدريب المعلمين. وهناك حاجة إلى مثل هذا المعيار المفصل للقياس من أجل تحقيق تعافٍ مستدام. ويوفر هذا المعيار تصويراً حقيقياً للفقر لأنه أنشئ في شراكة مع الأشخاص المتضررين مباشرة. ويجب أن يكون هؤلاء في صلب السياسات والممارسات الرامية إلى القضاء على الفقر من أجل توسيع المنظور إلى ما هو أبعد من حد أقصى مالي تعسفي.

22 - واسترسلت قائلة إن العالم انتكس بسبب تحديات عدة بينها الجائحة والفيضانات وحرائق الغابات والحرب في أوكرانيا. غير أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لنفسه بأن يُصرف انتباهه. ويمكنه أن يحقق نتائج هامة في مكافحة الفقر من خلال العمل التعاوني الذي يدمج معارف وإسهامات الأشخاص المتضررين مباشرة. ومن أجل القضاء على الفقر بشكل منصف وتنفيذ خطة عام 2030 بنجاح في السنوات الثماني المتبقية، يجب إشراك الأشخاص الذين يعانون من الفقر في جميع أنحاء العالم في النقاش كشركاء في البحوث وصانعي سياسات على قدم المساواة، إذ إن لديهم معرفة مباشرة بنتائج وفعالية تلك السياسات.

23 - السيد كيلايلي (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه على الرغم من التحديات العديدة التي تُعرض للخطر آفاق التنمية المستدامة وجهود التعافي والنمو الاقتصادي الأطول أمداً للبلدان النامية غير الساحلية، فإن هدفها لا يزال يتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتسريع النمو المستدام والشامل للجميع من خلال

27 - وأشار إلى أن التحديات الخاصة بالقضاء على الفقر المدقع تتفاقم في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه مجموعة فريدة من أوجه الضعف وتتضرر بشكل غير متناسب من تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 وأزمة المديونية. ولذلك من الضروري بناء القدرة على الصمود، بغية معالجة دوافع الهشاشة وتعزيز التعافي الشامل للجميع والمستدام.

28 - وقال إنه على الرغم من التوسع العالمي غير المسبوق في مبادرات الحماية الاجتماعية القصيرة الأجل خلال الجائحة المستمرة، لا يزال أكثر من 4 بلايين شخص حول العالم دون حماية على الإطلاق. والاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، يواصل دعم البلدان الشريكة في وضع نظم شاملة ومستدامة وقادرة على مواجهة الصدمات في مجال الحماية الاجتماعية. وقد أكدت دوله الأعضاء من جديد التزامها بتحقيق الهدف المتمثل في تقديم 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون المصرفيون والمستثمرون جزءاً من الحل ويتعين عليهم الاستماع إلى الأشخاص الذين يعانون من الفقر.

29 - السيدة شيمبيري مولاند (ملاوي): تكلمت باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقالت إنه على الرغم من أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً انخفضت من 57,3 في المائة عام 2000 إلى 33,6 في المائة عام 2019، فإن هذه النسبة لا تزال مرتفعة للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8,3 في المائة. وكان تقدير سابق لنقشي جائحة كوفيد-19 أشار إلى أن ما يقرب من 30 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً سيظلون في فقر مدقع بحلول عام 2030. ومما يؤسف له أن التقدم المطرد المحرز في الحد من الفقر قد انتكس بسبب جائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم، والتطورات الجيوسياسية العالمية، مما أوقع 70 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع. وفيما يتعلق بسوء التغذية، واجه ما يصل إلى 162 مليون شخص إضافي الجوع في عام 2020، مقارنة بالعام السابق. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفع معدل انتشار نقص التغذية إلى 23 في المائة عام 2020، مقارنة بنسبة 21 في المائة في عام 2019. وفي الوقت نفسه، انخفض مؤشر التنمية البشرية لتلك البلدان بنسبة 0,004 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021.

30 - وأكدت أنه يلزم اتخاذ تدابير عملية للتصدي لانتشار الفقر. ويجب بناء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة الملائمة وطنياً لضمان قدرتها على الصمود وتجاوبها مع الصدمات وإتاحتها للجميع. ويجب أيضاً بناء وتعزيز نظم التعلم لتوفير التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على المستويين الثانوي والعالي، بغية إيجاد فرص العمل وبناء قدرات الشباب في مجال تنظيم المشاريع.

31 - وأشارت إلى أنه يمكن للاستثمارات الموظفة في تعزيز التجارة الإلكترونية وتنمية القدرات الإنتاجية والتكنولوجيات الرقمية أن تخلق فرصاً كبيرة للتغلب على شراك الفقر. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يكافح تغير المناخ من أجل إنقاذ الأرواح والحد من الفقر وعدم المساواة، وبالتالي تعزيز التضامن العالمي مع المجتمعات والبلدان الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ. ويجب عليه أن يركز على البلدان التي تواجه تحديات معقدة ومتشعبة، مثل أقل البلدان نمواً. وينبغي تقديم الدعم في شكل حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية، ووصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، والإلغاء الكامل للديون، ودعم الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

32 - السيد أكرم (باكستان): قال إنه في الوقت الذي يبحث فيه المجتمع الدولي عن حلول جديدة ومبتكرة للتصدي للفقر، يجب عليه ألا ينسى الحلول الأساسية القائمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقي بالتزامها بتقديم 0,9 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي لبرامج الحماية الاجتماعية المباشرة التي نفذتها مختلف الحكومات خلال جائحة كوفيد-19 أن تصبح سياسة معيارية لمعالجة الفقر. وينبغي تخفيف أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من الضروريات.

33 - وأضاف أنه ينبغي توسيع نطاق الحصول على تمويل بشروط ميسرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعيد تخصيص 400 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة للبلدان النامية. ومن شأن الزيادات المنسقة في أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم أن تتسبب في ركود، مما يدفع 50 بلداً إلى التخلف عن سداد ديونها. وعلاوة على ذلك، فإن مبلغ الـ 100 بليون دولار الذي تم التعهد به للتمويل المناخي لن يكون كافياً للتلبية المتطلبات المتزايدة للتكيف. ويجب في الوقت نفسه أن تُعاد هيكلة الهيكل المالي العالمي. ولما كان نظام حصص حقوق السحب الخاصة غير متصل بالتنمية، فإن البلدان النامية تكون قد دفعت بالفعل ضعفي

تحسين فرص الحصول على التعليم، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، التي تُشكّل أداةً للارتقاء بالمركز الاجتماعي وتيسير التقدم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد في مكافحته للفقر ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً والوثائق المماثلة.

36 - السيدة مندوسا إنغويا (المكسيك): قالت إن التوزيع الجغرافي والاجتماعي للفقر يعزز أوجه عدم المساواة بين المناطق والفئات الاجتماعية. ولذا لا يخوض جميع أولئك الذين يعانون الفقر نفس التجربة؛ فهناك فجوات كبيرة بين أكثر المناطق تحضرًا وتصنيعًا وتلك التي يقطنها سكان ريفيون في المقام الأول. وثمة ارتباط وثيق بين الفقر والتمييز. ويؤدي الافتقار إلى الموارد الاقتصادية إلى التمييز. وفي الوقت نفسه، فإن الحواجز الناشئة عن التمييز تعوق الحصول على فرص العمل والدخل والتعليم. ومن الأهمية بمكان وضع مؤشر متعدد الأبعاد للفقر من منظور جنساني من أجل تركيز السياسات على أضعف الفئات. وتقيس المكسيك ستة أبعاد للفقر، بما في ذلك تأخر التعليم والسكن، فضلًا عن الحصول على الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية والغذاء. ونتيجة لذلك، نفذت حكومة بلدها بنجاح عدة برامج لتلبية احتياجات كل فئة متأثرة بعدم المساواة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالحصول على مزيد من المعلومات عن تقليص فجوات عدم المساواة بين السكان الأصليين والمهاجرين والمندحرين من أصل أفريقي.

37 - السيدة لارو (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الاقتصاد الدومينيكي شهد تعافياً من حيث النمو الاقتصادي والبطالة في عام 2021. غير أن الزيادات في أسعار المواد الخام المستوردة وسلاسل الإمداد الدولية المعطلة أثرت تأثيراً كبيراً على التضخم على أساس سنوي، الذي بلغ 8,5 في المائة. وفي الوقت نفسه، ظل معدل الفقر النقدي، البالغ 23,36 في المائة، ومعدل الفقر المدقع، البالغ 3,06 في المائة، ثابتين من عام 2020 إلى عام 2021. وذكرت أن حكومة بلدها نفذت برامج لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 وغيرها من الصدمات، بما في ذلك برنامج لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة واعتبار الرعاية حقاً، مع التركيز على الأطفال والمعاليين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وتأخذ هذه البرامج في الاعتبار قابلية الضرر من تغير المناخ وتتجاوز نطاق التحويلات المشروطة لتركز على بناء القدرات. وتعتمد تلك البرامج على بيانات موثوقة لتحديد أماكن وجود الفئات الأكثر ضعفاً وضمان حصولها على المساعدة.

ما حصلت عليه في شكل حقوق سحب خاصة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

34 - السيد مساري (إيطاليا): قال إنه يجب تعبئة الموارد المالية وتوجيهها بفعالية للقضاء على الفقر وتعزيز التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19. وتحقيقاً لهذه الغاية، زاد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات القليلة الماضية. ويدعو وفد بلده جميع المانحين الآخرين والدول الأعضاء إلى زيادة التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية حيثما أمكن. وفي عام 2021، زادت إيطاليا المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 34,5 في المائة بالقيمة الحقيقية، مع إعطاء الأولوية لأكثر البلدان ضعفاً وأقلها نمواً. وقدمت 68,8 في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية كمساهمات أساسية إلى المنظمات المتعددة الأطراف وزادت الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأضاف أن إيطاليا التزمت بتخصيص 4 بلايين دولار، أو ما نسبته 20 في المائة من حصتها من حقوق السحب الخاصة، لمساعدة البلدان الأشد احتياجاً، وسيتم توجيه 1,4 بليون دولار من هذا المبلغ إلى الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. وفي الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، التزمت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير وإقامة شراكات محدّدة الأهداف من أجل القضاء على الفقر. وأكد أنه قد آن الأوان لتحويل هذا الالتزام السياسي إلى أفعال، وهو أمر بالغ الأهمية مع اقتراب المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023.

35 - السيدة سكوتشيك (بولندا): قالت إن آثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والغزو الروسي لأوكرانيا مجتمعةً خلقت سياقاً متزايد الصعوبة للقضاء على الفقر. ومن المهم الاعتراف بأن للأزمات الإقليمية عواقب عالمية. فعلى سبيل المثال، تظهر الأحداث الجارية في أوكرانيا بوضوح أن النزاعات تقضي على الجوع عن طريق إجبار الناس على الخروج من ديارهم وتدمير مصادر الدخل. غير أن للحرب أيضاً عواقب تتجاوز أوروبا، حيث إنها فاقمت من أزمة الغذاء في كثير من البلدان ودفعت الناس إلى الفقر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الطاقة. ولذلك فإن الحلول الإقليمية هي أساس الإغاثة العالمية. وتدعو بولندا إلى التعاون الإقليمي كوسيلة لتعزيز المرونة على الصعيد العالمي وبناء تعددية الأطراف الفعالة، مع التركيز على زيادة التعاون في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات الرقمية من خلال البنية التحتية. وأعربت في الوقت نفسه عن تأييد حكومة بلدها للمبادرات الرامية إلى

خصيصا للحالة الحقيقية لمختلف المناطق والمجموعات، مع التركيز على التنمية الصناعية، وإعادة التوطين، والمعالجات البيئية، والتعليم، والضمان الاجتماعي. وللمساعدة في انتشار الناس في جميع أنحاء العالم من الفقر، دأبت الصين على مساعدة بلدان نامية أخرى في بناء البنية التحتية وتنفيذ مشاريع التكنولوجيا الزراعية كجزء من مبادراتها للتنمية العالمية: الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة.

41 - السيدة نياغورا (زيمبابوي): قالت إن القضاء على الفقر أمر لا غنى عنه لقياس التنمية المستدامة وتحقيقها. ويُشكّل التضامن الدولي مع أفقر البلدان والشعوب واجباً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً. وأعربت عن قلق بلدها العميق إزاء التعافي غير المتكافئ من جائحة كوفيد-19، مدفوعاً بالفوارق الشاسعة في الحصول على اللقاحات، وفي القدرات المالية للحكومات على الاستجابة لإخفاقات سلسلة التوريد، وبالفجوة الرقمية المتزايدة، والنزاعات، وأزمة الغذاء، وأزمة المديونية التي تلوح في الأفق. وإذا لم يتم تصحيح التعافي ذي المسارين للاقتصادات المتقدمة والنامية، فإنه سيزيد من تقييد الثقة والتضامن، ويؤجج النزاعات، ويزيد من التعرض للأزمات في المستقبل.

42 - وأشارت إلى أن تغير المناخ يفاقم تلك المخاطر ويكشف عدم الاستقرار في الأسواق المالية، حيث تؤدي الكوارث الطبيعية إلى عكس مسار سنوات من التقدم المحرز في التنمية وإلى زيادة أعباء الديون الوطنية. وبالإضافة إلى الجائحة، شكّل النزاع وتغير المناخ المحركين الرئيسيين للفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. وأدى ما ترتب على ذلك من حاجة إلى اتخاذ تدابير ملائمة للحماية الاجتماعية إلى زيادة الضغط على القدرات المالية للبلدان النامية، التي تُثقل الديونُ الخانقة كاهل الكثير منها بالفعل. وذكرت أن حكومة بلدها اتخذت خطوات لدعم تعافٍ محوره الإنسان وقادر على الصمود عن طريق الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية المستدامة. وأعربت بلدان ضعيفة أخرى عديدة عن الإرادة السياسية لتنفيذ هذه التدابير ولكنها تقفّر إلى التمويل الكافي.

43 - وأفادت بأنه ينبغي للجنة الثانية والمجلس، بالإضافة إلى معالجة الفجوة المالية، تسخير العلوم والتكنولوجيا لتعزيز التنمية وسد الفجوة الرقمية، بغية تحسين الصحة والرفاه، وتمكين الناس، والترجيع لمجتمعات أكثر شمولاً وعدلاً. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد أيضاً في حماية البيئة وزيادة الاستدامة والقدرة على الصمود. وينبغي لعمل اللجنة والمجلس أن يعالج أيضاً الفجوات القائمة بين البلدان المتقدمة

وأضافت أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية كانت له أهمية حاسمة في وضع وتنفيذ تلك البرامج.

38 - السيد كواكو (كوت ديفوار): قال إن مؤشر التنمية البشرية تدهور بشكل كبير على المستوى العالمي خلال العامين الماضيين، مما يلغي جانباً كبيراً من التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي منطقة الساحل، يعيش 80 في المائة من السكان في فقر مدقع ويعملون في الزراعة التي تُدر أجراً زهيداً. ويزداد تفاقم الفقر بفعل تغير المناخ والنزاعات والتشرد. وأضاف أن 11 مليون شخص يواجهون الجوع، وأن 40 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من النقرم. وأكد أن النمو الاقتصادي في المنطقة غير كافٍ لتحسين الحياة اليومية، وتمويل التعليم المناسب، وتوفير الخدمات العامة الجيدة والعمالة للجميع. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في المنظمات العديدة التي نظمت بشأن مسألة الفقر، فإن التحدي لا يزال قائماً. ولذلك فإنه يتساءل عما إذا لم يكن الاعتقاد بإمكانية القضاء على الفقر مجرد أضغاث أحلام. بيد أنه يود أن يعرب عن رغبته في معرفة الإجراءات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية للتغلب على هذا التحدي.

39 - السيد ليو ليكون (الصين): قال إنه يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون ودعم البلدان النامية في العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن الصين حققت الهدف 1 المتعلق بالفقر قبل الموعد المحدد بعشر سنوات، حيث تضم أكثر من 70 في المائة من مجموع عدد الأشخاص الذين انتشلوا من براثن الفقر على الصعيد العالمي. وثُبتت قصة نجاح البلد أن البلدان النامية يمكن أن تقضي على الفقر المدقع باعتماد مسار للحد من الفقر يتلاءم مع أحوالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة وأن تدرج تخفيف وطأة الفقر في التخطيط الوطني. وذكر أن حكومة بلده بذلت جهوداً واسعة النطاق على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتباع نهج محوره الإنسان لإعطاء الأولوية للرفاه. ومن أجل عدم ترك أحد خلف الركب، قامت حكومة بلده بتصميم وتنفيذ خطط إنمائية مصممة خصيصاً لفئات محددة، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية. ويتطلب الحد من الفقر مشاركة المجتمع بأسره وجميع القطاعات.

40 - وأضاف أن حكومة بلده شجعت تدفق المواهب والتمويل والتكنولوجيا إلى المناطق الفقيرة. وجرى تسخير التكنولوجيات الرقمية، مثل التجارة الإلكترونية، لربط المنتجات الزراعية بالأسواق الوطنية والعالمية. ونفذت الحكومة أيضاً استراتيجية للحد من الفقر مصممة

46 - السيدة زوبسيفتش (كرواتيا): قالت إن الأزمات المترابطة الحالية أظهرت أن الفقر المتعدد الأبعاد لا يمكن قياسه ببساطة من حيث الناتج المحلي الإجمالي وأنه يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بعدم المساواة. وقد انخفضت المداخل في أفقر البلدان أكثر بكثير منها في البلدان الغنية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده أربعة أضعاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة آثار تغير المناخ، مع التركيز على مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاعات، ولا سيما النساء والأطفال. وتحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة إلى اعتماد حلول شاملة وتأزيرية. والصلة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومحددة بوضوح في خطة عام 2030؛ ولا بد من التمسك بها عملياً.

47 - وقالت إن وفد بلدها يقترح أن يعقد المجلس اجتماعاً خاصاً بشأن المسؤولية عن الحماية، بغية منع النزاعات والفظائع والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. وينبغي لذلك الاجتماع أن يركز على التأثير المحتمل للتدابير الاجتماعية والاقتصادية على التنمية، والمساواة داخل الدول وفيما بينها، وسيادة القانون، وعدم ترك أحد خلف الركب، ومنع التمييز الهيكلي. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها الجمع بين الأوساط البيئية والإنمائية للتصدي للفقر. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد أيضاً مناقشة السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يفعل أكثر من مجرد الاستماع إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وأن يشركهم في وضع السياسات.

48 - السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يوافق على وجود صلة مباشرة بين التعافي المستدام والقضاء على الفقر، الذي هو هدف رئيسي لخطة عام 2030. وبما أن مكافحة الفقر متداخلة مع التغلب على أزمة غذاء ناجمة عن نقص الغذاء الميسور التكلفة وليس عن نقص الأغذية، فإن القضاء على الفقر والجوع يعني أيضاً التغلب على أزمة غلاء المعيشة.

49 - وذكر أنه من المهم فهم أصول الأزمة الحالية. ووفقاً لتقرير جديد للأمم المتحدة عن التجارة والتنمية، فإن المشاكل الاقتصادية بدأت قبل وقت طويل من التصاعد الذي شهدته الحالة في أوكرانيا. وكانت أسعار السلع الأساسية والأسمدة والطاقة مرتفعة بالفعل في بداية عام 2022 وتفاقت لاحقاً بسبب المضاربة في السوق والاضطرابات الإضافية في سلاسل الإمداد، بما في ذلك الجزاءات غير القانونية. غير أن الارتفاع

النمو والبلدان النامية من حيث تطوير البنية الأساسية والقدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الحيلولة دون المزيد من تعميق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها.

44 - السيد لويس (هايتي): قال إنه يجب على المجتمع الدولي توحيد جهوده للتغلب على الظلم وعدم المساواة وجميع أشكال التمييز، التي تفاقت على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى نقص الموارد، تواجه هايتي عدم استقرار سياسي ومسائل اجتماعية متفرقة تشمل الاقتصاد وتقوض تنفيذ السياسات الاقتصادية. وازدادت الحالة الاقتصادية تدهوراً بسبب الانخفاض الكبير في التحويلات وصادرات النسيج والاستثمار الأجنبي المباشر، مما أثر تأثيراً شديداً على ميزان مدفوعاتها. ونتيجة لذلك، أنشأت حكومة بلده صندوقاً لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار برنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وأعرب عن ترحيب هايتي بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية من خلال إطار طوعي جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو إطار يشجع على تبادل الخبرات ويحشد المتطوعين، الذين يأتي 80 في المائة منهم من بلدان الجنوب. وأكد أخيراً ضرورة تسخير الإمكانيات الاقتصادية الكاملة للموارد المائية من خلال الاستثمارات التي تعزز المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة العادلة للموارد.

45 - السيد هارتن (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للعدد المتزايد من الأزمات المترابطة بحلول مبتكرة لتوسيع مصادر الاستثمار، بما في ذلك تعزيز الموارد المحلية وزيادة استخدام التمويل المختلط وسندات التنمية المستدامة وغيرها من الآليات لزيادة استثمارات القطاع الخاص. وذكر أن الولايات المتحدة هي أكبر مقدم ثنائي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتعمل في شراكة مع البلدان النامية لزيادة الإيرادات المحلية واجتذاب الاستثمار والتمويل المستدامين. ومن خلال مؤسسة الولايات المتحدة لتمويل التنمية الدولية، تتم تعبئة تمويل القطاع الخاص في الاقتصادات النامية لدعم الاستثمار في صغار المزارعين وسلاسل القيمة الزراعية. وتقدم المؤسسة تمويلاً للديون والأسهم وتأميناً ضد المخاطر السياسية لمجموعة من المشاريع في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والمجتمعات المحرومة من الخدمات، بما في ذلك النساء واللاجئون.

في البنى الأساسية الكبرى، بما في ذلك الطاقة والمياه والسكك الحديدية والطرق، بغية تعزيز تجهيز المنتجات الزراعية عن طريق تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والتنمية الزراعية. وتحققت إنجازات إضافية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية، مما أدى إلى تحسن كبير في مستوى المعيشة وأسهم في النمو الاقتصادي. وقال إن حكومة بلده تكرر الإعراب عن استعجالاتها لإقامة وتعزيز شراكات مع المجتمع الدولي لدعم تنفيذ خططها الوطنية من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54 - السيدة فوكودا - بار (عضو لجنة السياسات الإنمائية وأستاذة الشؤون الدولية في جامعة نيو سكول، نيويورك): قالت إن تقريراً صدر مؤخراً عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أبرز الانتكاسة الصارخة للتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي لن يتم الوفاء به ما لم يتم تفكيك القوانين والسياسات التمييزية. وطلبت إلى المشاركين في حلقة النقاش تحديد أثر الأبعاد الجنسانية على الأشخاص الذين يعيشون في فقر وما إذا كانت قابلة للقياس. وسيكون من المفيد أيضاً توضيح التحول اللازم في النموذج الفكري للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بالعدالة المناخية. وأخيراً، سألت عما إذا كان من الممكن قياس الإذلال الذي يتعرض له الأفراد ذوو الدخل المنخفض أو ما إذا كان من الأفضل الاعتراف بالحدود التي تقيد أطر القياس والاعتماد بدرجة أقل على القياس الكمي عند تقييم التقدم المحرز في القضاء على الفقر.

55 - السيدة بروكستون (المديرة المشاركة لمشروع بحوث الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر في الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع) قالت إن التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين قد انعكس مساره بسبب التصورات المكوّنة عن الهوية الاجتماعية التي كانت قائمة قبل جائحة كوفيد-19، والتي أسندت إلى المرأة بموجبها دور البقاء في المنزل لتقديم الرعاية للأطفال. وفيما يتعلق بنوع الجنس والفقر، فإن الميادين التي ينظر إليها تقليدياً على أنها عمل نسائي، مثل تقديم الرعاية والتعليم والتدريب، تميل إلى أن تكون ذات أجور زهيدة ويهيمن عليها نساء الشعوب الأصلية والأقليات. ومن أجل العودة إلى إحراز تقدم، يجب إعادة تعريف التصورات الحالية المكوّنة عن الأدوار الجنسانية.

56 - وأشارت إلى أنه بالنظر إلى وجود مؤشر لقياس السعادة، ينبغي أن يكون بالإمكان أيضاً قياس الإذلال. ويمكن أن يستند هذا المؤشر إلى

المفاجئ في الأسعار، كما اعترف الأونكتاد نفسه، قد تراجع منذ ذلك الحين وانخفضت التكاليف الآن.

50 - وأشار إلى أن سبب المشاكل المستمرة هو تعطيل سلاسل الإنتاج والإمداد نتيجة لجائحة كوفيد-19؛ وارتقاع التضخم بسبب السياسات النقدية غير المدروسة للمصارف المركزية الغربية؛ والضعف الشديد لبلدان الجنوب المدينة إزاء الزيادات في أسعار الفائدة الرئيسية وفي سعر الدولار؛ وسياسة الطاقة غير المدروسة وغير القائمة على التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولكن فقط على التطرف الأخضر. ونتج عن ذلك نقص في الاستثمار في الوقود التقليدي، وهيمنة الأسواق المانعة للمنافسة، وسباق عالمي على موارد الطاقة، والعودة إلى الفحم عوضاً عن الغاز الطبيعي الأنظف.

51 - وأكد أن إجراء تقييم رصين للدوافع الحقيقية للأزمة هو وحده الكفيل بالمساعدة في حل المشكلة، وليس الديماغوجية الأيديولوجية. وباعتبار آخر، يجب عدم ترويع سوق الطاقة بجولة أخرى من الجزاءات، ويجب أن يتوقف التدخل في تجارة الأسمدة والحبوب، كما يجب وضع نهاية لتعطيل الخدمات اللوجستية وطرق النقل والروابط المالية. وينبغي استخدام مبادرة النقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية على النحو المقصود منها في الأصل لمساعدة المحتاجين. والعودة إلى النماذج الرشيدة للتعاون الاقتصادي الدولي هي السبيل الوحيد لتحقيق تعافٍ مستدام حقاً.

52 - السيد مواسوتا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن جائحة كوفيد-19 عرّضت للخطر المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في إطار خطة عام 2030 في بلده. فقد هددت سبل العيش والأمن الغذائي والمائي والتغذية والتعليم والتجارة والسياحة. وأدت الجائحة أيضاً إلى زيادة التنافس على الأموال من أجل التنمية المستدامة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي وضع مجموعة من التدابير التي من شأنها ليس فقط دعم عملية التعافي ولكن أيضاً تعزيز تنفيذ خطة عام 2030.

53 - وذكر أن حكومة بلده أدمجت خطة عام 2030 في خطتها الإنمائية في عام 2015 وأجرت استعراضها الوطني الطوعي الأول في عام 2019. وأشار الاستعراض إلى أن أداء البلد في التعامل مع ثمانية أهداف هو أداء معقول، وسيحتاج إلى بذل جهد إضافي لتحقيق خمسة أهداف إضافية، ومن غير المرجح أن يحقق الأهداف الأربعة المتبقية. وستقدم الحكومة معلومات محدّثة عن التقدم الذي أحرزته خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023. وقد وصلت الاستثمار

الخطأ. ولذا فمن الأهمية بمكان الوفاء بالتزامات بموجب الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل معا. وهنأ المكسيك على مؤشرها القوي للفقر واقتراح إدراج قياس لسوء المعاملة الاجتماعية والمؤسسية كوسيلة لرصد التمييز. وعلاوة على ذلك، ومن أجل مكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية والأقليات، من المهم ضمان ألا يؤدي النقاش العام بشأن الفقر إلى تأجيل الوصم.

60 - وأشار إلى أنه بينما يمكن بالفعل القضاء على الفقر، فمن الممكن أن ينزلق الناس بسهولة عائدين إلى الفقر عندما يكون تركيز التدخلات السياسية مُنصباً في مكان آخر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية وتوفير مستوى أساسي من الدعم للبلدان المنخفضة الدخل. وينبغي استكشاف حلول مبتكرة لتوسيع الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي النظر في نماذج ضريبية عالمية. وأضاف أنه ينبغي توسيع ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان لتشمل الفقر بجميع أشكاله، متشياً مع الهدف 1. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون مفهوم الرخاء المشترك للبشرية جمعاء أساساً للأخلاق العالمية، مبتعداً عن التركيز على المصالح الذاتية الشخصية والوطنية الضيقة.

61 - السيدة فوكودا - بار (عضو لجنة السياسات الإنمائية وأستاذة الشؤون الدولية في جامعة نيو سكول، نيويورك): قالت إنه من المهم الاعتراف بالإنجازات التي تحققت في الحد من الفقر بشكل كبير في القرنين العشرين والحادي والعشرين. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى اعتماد حلول مبتكرة للقضاء على الفقر في مواجهة الكوارث المناخية وتأثيرها على التنمية، وأزمة الديون التي تلوح في الأفق، وانعدام الأمن الغذائي، والتمييز المستمر بين الجنسين، وغير ذلك من التحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب توسيع نطاق جمع البيانات لاستيعاب الطابع المتعدد الأبعاد للفقر. وعلاوة على ذلك، يجب أن تراعي السياسات الرامية إلى مكافحة الفقر الاقتصاد الكلي، والتصنيع، والمناخ، والمياه، والعدالة، إضافة إلى الحماية الاجتماعية.

زُفعت الجلسة الساعة 13:05.

الظروف المرتبطة بالفقر، مثل المحددات الاجتماعية للصحة والنتائج الصحية، حيث أنها تقاس بالفعل لأغراض مختلفة. ومن المهم الاعتراف بالطابع المترابط لهذه المسائل وفهم أسبابها الجذرية.

57 - وأكدت أن إشراك الأشخاص الذين خبروا الفقر بشكل مباشر في صنع القرار يستوجب من أصحاب المصلحة البحث عنهم وتهيئة الظروف لإدماجهم، فضلاً عن طرح التساؤلات بشأن غيابهم عندما لا تتم استشارتهم. فالمعرفة التي يملكها هؤلاء الأشخاص حاسمة لتقييم الأثر الحقيقي للسياسات على الأرض وضمان فعاليتها.

58 - السيد نجم (العميد الفخري وأستاذ العلاقات الدولية وعلوم الأرض والبيئة في كلية باردي للدراسات العالمية بجامعة بوسطن): قال إن العدالة المناخية تُشكّل بالضرورة مناقشة مثيرة للجدل؛ ولذلك، ينبغي للهدف أن يكون استباق المظالم الكبرى باتخاذ إجراءات كافية للتصدي لتغير المناخ. وأشار إلى أن المسؤولين عن أكبر المشاكل ليسوا هم دائماً الأكثر تضرراً منها، سواء فيما بين البلدان أو داخلها. وكلما اتسع نطاق الأشخاص المتضررين، كلما صاحبت ذلك زيادة في مناقشة العدالة المناخية وفي البحث عن سبل الانتصاف القانونية. ويكشف النقاش حول العدالة المناخية حدود المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنسانية. ومثلما أظهرت جائحة كوفيد-19، فحينما تحدث الأزمات في كل مكان، تبرز نزعة إلى رعاية المصالح الوطنية أولاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ الحلول القائمة عوضاً عن إثقال جدول أعمال المناخ ببنود جديدة. وفي بعض النواحي، تُعد الأفكار المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أقوى من تلك الواردة في اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل مبدئي الإضافية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وفي الوقت نفسه، يشكل الهيكل المالي مدعاة للقلق، ولا سيما الممارسة المتمثلة في ربط مشروطة مرتبطة بالمناخ بتخفيف عبء الدين، إذ لم يعد هناك سوى القليل مما يمكن للبلدان النامية ذات الانبعاثات الدنيا أن تفعله. وأكد أن البشر لديهم المعرفة اللازمة لمعالجة تغير المناخ والفقر، لكنه تساءل عما إذا كانت لديهم الحكمة للقيام بذلك.

59 - السيد ووكر (أستاذ في الأكاديمية الصينية للإدارة الاجتماعية، كلية علم الاجتماع في جامعة بيجين للمعلمين، وأستاذ فخري وزميل فخري في كلية غرين تمبلتون، جامعة أكسفورد)، تكلم عبر وصلة فيديو، فقال إن المجتمع الدولي لديه الموارد الجماعية اللازمة للتصدي للفقر؛ لكن هذه الموارد موجودة ببساطة في المكان